ارتفعت 3.3 نقاط في أولى جلسات الأسبوع الجاري

البورصة تصعد على سلّم... الشركات الرخيصة

- الانخفاض خلال الجلسة خلق حالة من الارتياح
- جني الأرباح استهدف الشركات التي حققت ارتفاعات
- الشركات الرخيصة تتألق.. و«الكبيرة» مازالت بعيدة عن حركة التداولات

صعود أول الأسبوع

- الوضع السياسي المستقر يدفع السوق إلى تحقيق قفزات جديدة
- قيمة السيولة تراجعت إلى 27.8 مليون دينار
- ترقب لانطلاقة جديدة بعد عمليات «تجميع» و«تبادل مراكز»

كتب المحرر الاقتصادي

ارتفع أمس في أولى جلسات الأسبوع سوق الكويت 3.3 نقاط بعد ان انخفض خلال الجلسة إثر عمليات جني ارباح على الشركات التي حققت ارباحا خلال الفترة الماضية، فيما تراجعت قيمة التداول بسبب عدم الاتجاه في الشراء نحو الشركات الكبيرة وهذا ما انعكس على السيولة التي اتجهت على الشركات الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية.

وتفاءل المتداولون بعمليات جني الارباح التي حصلت خلال الجلسة بعد ان كانوا يتوقعون حدوث موجة تصحيح تؤدي إلى تراجع المؤشر العام للسوق الذي تجاوز حاجز 6200 نقطة.

واكد المراقبون ان جلسة امس ايجابية وكانت موزونة، حيث جاء الانخفاض محدودا ثم حصلت عمليات شراء ادت إلى ارتفاع المؤشر السعري 3.3 نقاط.

وأوضح المراقبون ان موجة الشراء على الشركات الرخيصة نشطة للغاية وأصبحت في دائرة اهتمام الجميع، مؤكدين ان السوق يستعد لانطلاقة جديدة بعد ان سارت وتيرة عمليات الشراء بصورة تصاعدية وأصبح السوق يحقق قفزات جديدة في كل جلسة، ومنذ ثلاثة اسابيع.

واكد المراقبون ان سوق الكويت يستعد لموجة نشاط قوية بعدما شهدت تحسنا نسبيا في المؤشرات، بعد ان كسب السوق 185 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي حقق خلالها مكاسب بلغت 63 نقطة، لتصل المكاسب إلى اكثر من 550 نقطة منذ مطلع نوفمبر الماضي.

ومضى المراقبون ان اعلان عدد من البنوك عن بياناتها المالية، اسهم في تحسين مزاج المستثمرين، بعد ان اعطى دفعة فنية للأداء العام لشريحة واسعة من الأسهم الرخيصة والقيادية.

ورأى المراقبون ان تحركات المستثمرين شملت عمليات شراء على الأسهم القيادية والرخيصة، بعد ان تجاوز السوق «مقاومة ايجابية» حاجز 6200 نقطة محققا مكاسب بذلك تقارب 541 نقطة خلال اقل من 12 اسبوعا.

ومضى المراقبون: لقد ظهر تحسن في مستويات السيولة المتداولة خلال تعاملات الاسبوع الماضي، وسط ارتفاعات ملحوظة في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بكمية الأسهم وعدد الصفقات والقيمة النقدية.

وقال المراقبون ان كسر سوق الكويت حاجز 6200 نقطة في جلسة يوم الاربعاء الماضي بعد مقاومة ايجابية وسط ارتفاعات ملحوظة في المؤشرات الرئيسية، إذ ان السوق شهد عمليات شراء على الأسهم القيادية والرخيصة بطريقة متوازية وفي معظم القطاعات المدرجة ما يعني عودة الروح لمجريات التداولات.

وقال المراقبون ان السوق استمر في التداولات الجيدة على الرغم من تغيير المراكز والعمليات البيعية والضغوط المضاربية ما يعطي السوق قوة تمكنه من بلوغ مستويات قياسية جديدة ولكن بصورة تدريجية.

وزاد المراقبون ان وصول المؤشر السعري الى مستوى 6202 نقطة يعني ان هناك مقومات فنية واخرى مساندة سياسية محلية وعربية ساهمت في بلوغ هذه المرحلة من أهمها الانسجام بين السلطتين والاتفاق على انعاش الاقتصاد وهو ما يعني التوافق المتنامي تجاه القضايا الاقتصادية والتعجيل بمشروعات التنمية.

واضاف ان السوق رغم نتائج الجلسة الختامية التي تخطى فيها مستوى 6200 نقطة فانه غير مستقر خاصة مع التباين في أسعار عدد كبير من الأسهم اضافة الى المبادلات على بعض المراكز.

وعكس سوق الكويت التوقعات، خلال جلسات الأسبوع الماضي ليواصل ارتفاعه طوال جلسات الأسبوع، كاسرا بذلك حاجزا جديدا فوق مستوى 6.200 نقاط، ووصلت قيمة السيولة إلى 35.4 مليون دينار نتيجة عمليات الشراء التي استهدفت الشركات الرخيصة والمتوسطة والواعدة التي اصبحت تحقق ارباحا سوقية اكثر من الشركات التشغيلية والكبيرة.

واضاف المراقبون ان الشركات الصغيرة هي التي بدأت تقود السوق نحو الصعود، اضافة الى الاجواء الايجابية التي ظهرت مؤخرا بسبب الارباح الجيدة لقطاع البنوك عن السنة المالية الماضية.

واكد المراقبون ان وضع السوق ممتاز وان الرغبة الشرائية بدأت تتسع يوما بعد يوم، وان المؤشر الوزني تراجع متأثرا بانخفاض الشركات التشغيلية والكبيرة.

وكان سوق الكويت ارتفع اول أيام الأسبوع الماضي بـ18.8 نقطة نتيجة عمليات الشراء المكثفة على الشركات الرخيصة والصغيرة التي انتعشت منذ بداية العام.

واكد المراقبون ان سوق الكويت خلق حالة ايجابية بين أوساط المتداولين للاستمرار في الصعود الذي انطلق بشكل واضح منذ الاسبوعين الماضيين، ودخل هذا الأسبوع مرحلة جديدة من الصعود بصعود جيد، مشيرين الى ان الوضع السياسي له دور رئيسي في الصعود المتواصل.

واغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 1.51 نقطة في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 1044.46 نقطة.

واغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 3.32 نقطة ليبلغ مستوى 6205.97 نقطة فيما اغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 0.60 نقطة عند مستوى 432.07 نقطة.

وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 312.1 مليون سهم بقيمة بلغت حوالي 27.8 مليون دينار كويتي عبر 6075 صفقة نقدية.

حتى نهاية نوفمبر الماضي

«المالية»: 20.462 مليار دينار إيرادات نفطية في ميزانية 2013/12

«كونا»: اظهرت بيانات لوزارة المالية ان الايرادات النفطية المحصلة في ميزانية السنة المالية الحالية 2012 – 2013 بلغت حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي 20.462 مليار دينار كويتي «نوفمبر هو الشهر الثامن من الميزانية التي تبدأ في الاول من ابريل من كل عام».

وقالت بيانات الوزارة التي نشرت على موقعها الالكتروني امس ان هذه الايرادات تزيد بمقدار 11.950 مليارات عن تقديرات الميزانية للايرادات النفطية للفترة نفسها البالغة 8.512 مليارات اي بنسبة زيادة تبلغ 140.4 في المئة «قدرت الميزانية الحالية على اساس سعر 65 دولارا امريكيا للبرميل».

واضافت ان الايرادات النفطية المحصلة في ثمانية اشهر زادت بقيمة 7.694 مليار دينار عن تقديرات الايرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية البالغة 12.768 مليار دينار اي بنسبة زيادة تبلغ 60.3 في المئة «بلغ سعر النفط الخام الكويتي 109.08 دولارات امريكية حسب سعر تداولات يوم الجمعة الماضي المعلنة من قبل مؤسسة البترول الكويتية».

وذكرت وفقا للبيانات ان الايرادات النفطية بلغت في شهر نوفمبر الماضي وحده 2.474 مليار دينار اي بزيادة نسبتها 75.4 في المئة عن المتوسط المقدر للشهر نفسه والبالغ نحو 1.410 مليار دينار.

وبينت ان هذه الايرادات النفطية المحققة شكلت في ثمانية اشهر نسبة 94.7 في المئة من اجمالي الايرادات المالية الفعلية المحققة حتى نهاية الفترة المذكورة والبالغة 21.606 مليار دينار.

اما الايرادات غير النفطية الفعلية المحصلة حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي وفقا للبيانات فقد بلغت 1.143 مليار دينار بانخفاض قدره 21 مليون دينار عن تقديرات الميزانية الاجمالية للايرادات غير النفطية في 2012 – 2013 والبالغة 1.164 مليار دينار اي بنسبة انخفاض بلغت 1.8 في المئة.

وقالت ان تلك الايرادات غير النفطية المحققة فاقت تقديرات الايرادات غير النفطية للفترة حتى نهاية نوفمبر الماضي البالغة 776 مليون دينار وبزيادة تبلغ 367 مليون دينار اي بنسبة زيادة تبلغ نحو 47.3 في المئة.

واظهرت بيانات وزارة المالية فائضا فعليا يبلغ 9.285 مليار دينار في ميزانية السنة المالية الحالية 2012 – 2013 حتى نهاية شهر نوفمبر الماضي.

نعمل على تنفيذ التوجيهات السامية بتوفير احتياجات المواطن

وزير التجارة: 95 مليون دينار لدعم المواد الانشائية للمستفيدين من قروض البناء

أعلن وزير التجارة والصناعة انس الصالح عن رصد الوزارة 95 مليون دينار كويتي من أجل دعم المواد الانشائية للمستفيدين من قروض البناء وتشمل حديد التسليح والاسمنت العادي و«الطابوق» العازل و«الطابوق الجيري».

وقال الوزير الصالح لـ«كونا» امس ان المبلغ المذكور «يكفي لتغطية طلبات أكثر من سبعة آلاف قسيمة من المواد الانشائية آنفة الذكر» مضيفا ان الوزارة «تعمل بجد على تنفيذ التوجيهات السامية بتوفير احتياجات المواطن وتذليل الصعوبات التي تواجهه».

وأكد استعداد الوزارة التام لتوفير المواد الانشائية المدعومة للمستفيدين من قروض البناء «كما انها تدرس كل ما من شأنه المساهمة في تقليل الكلفة على الدولة والمواطن في آن واحد مع مراعاة أفضل المواصفات وذلك من خلال التعاون مع المصانع المحلية ما يمثل في الوقت ذاته دعما للمنتج المحلي المشهود له بالافضلية».

وذكر أن وزارة التجارة والصناعة تدرس حاليا اضافة مواد جديدة الى قائمة المواد الانشائية واستبدال اخرى في المرحلة المقبلة مبينا ان المواد المدعومة تتنوع ما بين 45 طنا لحديد التسليح و4500 كيس من الاسمنت العادي اضافة الى 80 مترا مكعبا من «الطابوق» العازل و522 مترا مربعا من «الطابوق الجيري» لكل صاحب قرض بناء من بنك التسليف.

ترسية مناقصة على شركة تابعة لـ «السلام»

أعلنت شركة مجموعة السلامة القابضة ان إحدى شركاتها التابعة والمملوكة لها بنسبة 99 في المئة قد حازت على مناقصة قيمتها 2.05 مليون دينار تقريبا من شركة البترول الوطنية الكويتية، وذلك قيمة مشروع أعمال خدمية لمصافي الشركة والتسويق المحلي بشركة البترول الوطنية، وأوضحت ان مدة العقد 48 شهرا، علماً بانه لم يتم توقيع عقد هذه المناقصة بعد. وتوقعت الشركة أن يبدأ تنفيذ هذا المشروع اعتباراً من شهر يونيو 2013، مُشيرة إلى أن أعمال العقد سوف تنعكس على البيانات المالية للشركة اعتباراً من الربع الثاني لعام 2013 والأعوام 2014 و2015 و2016 والنصف الأول من عام 2017.

مجلس «الجزيرة» يناقش البيانات السنوية 6 فبراير

أعلنت شركة طيران الجزيرة «الجزيرة» أن مجلس إدارة الشركة سوف يجتمع يوم الأربعاء الموافق 6 فبراير 2013، وذلك من أجل مناقشة البيانات المالية السنوية للشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012.

جدير بالذكر أن أرباح الشركة بلغت في عام 2011 نحو 10.6 ملايين دينار بربحية بلغت حوالي 48 فلسا للسهم الواحد، وجاءت التوزيعات بواقع 10 في المئة أسهم منحة أقرت من قبل عمومية الشركة في 25 أبريل 2012.

«زين - الأردن» ضمن ثلاث شركات تتقدم بعرض لرخصة المحمول الرابعة في عمّان

ذكرت صحيفة جوردان تايمز أن ثلاث شركات أبدت اهتماماً للحصول على الرخصة الرابعة للهاتف المحمول في الأردن.

وذكرت الصحيفة أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الأردن ستقوم بالإعلان عن المعايير اللازمة للحصول على التراخيص قبل نهاية مارس المقبل.

وتشمل قائمة الشركات المتقدمة للرخصة الرابعة للمحمول في المملكة كل من «زين – الأردن»، إحدى الشركات التابعة لشركة زين الكويتية، بالإضافة لـ «Orange» الأردن، والتي تمتلك فيها فرانس تليكوم حصة. أما الشركة الثالثة فهي شركة «بتلكو» البحرينية عبر وحدتها «أمنية». توقفت شركة إكسبرس، الشركة الرابعة التي بدأت التشغيل في المملكة في عام 2004، والخدمات في عام 2011.

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund
صندوق الزمردة الخليجي كما في 31 ديسمبر 2012

صافي قيمة الوحدة كما في 31 ديسمبر	0.527 د.ك
العائد منذ التأسيس	-47.22%
العائد منذ بداية السنة	1.89 %
العائد لشهر 31 ديسمبر	1.33 %
القيمة الاسمية د.ك	1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701
مدير الصندوق
شرق للاستثمار
SHARQ INVESTMENT

الجراح: «الدولي» يجدد التزامه بتقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائه

الجراح مع الجابر في افتتاح الفرع الـ23 الدولي في الدعية

افتتح بنك الكويت الدولي، فرعا جديدا في منطقة الدعية بحضور ورعاية محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر الصباح، وبحضور رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح، والرئيس التنفيذي في البنك لؤي مقامس، ومع افتتاح الفرع الجديد يصل عدد فروع الدولي الى 23 فرعا منتشرا في كافة ارجاء مناطق الكويت.

ويأتي افتتاح الفرع الجديد انسجاما مع سياسة البنك الرامية الى توسيع انتشاره والاقتراب من العملاء لتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية الاسلامية المبتكرة. وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح «ان بنك الكويت الدولي مستمر في توسيع شبكة فروعه وتطوير منتجاته وخدماته المصرفية الاسلامية، بما يتناسب مع تطلعات واحتياجات عملائه»، مشيرا أن الفرع الجديد في منطقة الدعية مجهز بأحدث التقنيات والاجهزة المصرفية التي تلبي مختلف الاحتياجات المصرفية للعملاء.

واضاف الجراح «ان اهمية الفرع الجديد تكمن في انه سوف يوفر افضل تجربة مصرفية اسلامية لسكان المنطقة والمناطق المحيطة، وقد اثرنا افتتاحه تلبية لرغبة عملائنا واحتياجاتهم لنقدم لهم خدمات مصرفية مبتكرة على مستوى عالي من الجودة تخدم مصالحهم وتسهل معاملاتهم المصرفية الإسلامية» واضاف الجراح: «ان افتتاح الدولي لعدد من الفروع خلال فترة زمنية وجيزة يجسد استمراريته في تنفيذ التزامه امام عملائه لتقديم خدمات مصرفية متكاملة ومتميزة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذات مستوى عال من الجودة والخدمة».

وكشف الشيخ محمد الجراح الصباح أن إستراتيجية البنك قد وضعت ضمن أهدافها نشر المزيد من الفروع مع نشر المزيد من أجهزة الصرف الآلي «ATM» في العديد من المواقع الحيوية، مؤكدا ان الخطوات الكبيرة التي قطعتها إدارة «الدولي» خلال الفترة الماضية عززت من مكانته كمؤسسة مالية رائدة، تسعى إلى توسيع وتعزيز الحصة السوقية التي شهدت نموا ملحوظا خلال الفترة الماضية.